

وإذ يري أن عمليات أخذ الرهائن والاختطاف هي جرائم تسبب قلقا بالغا لجميع الدول وتشكل انتهاكا خطيرا للقانون الانساني الدولي ، ولها نتائج ملبية خطيرة على حقوق الانسان الخاصة بالضحايا وأسرههم وعلى تعزيز العلاقات الودية والتعاون فيما بين الدول ،

وإذ يشير الى قراره ٥٧٩ (١٩٨٥) المؤرخ في ١٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ و ٦١٨ (١٩٨٨) المؤرخ في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٨٨ ، اللذين يدينان جميع أعمال أخذ الرهائن والاختطاف ،

وإذ يضع في اعتباره الاتفاقية الدولية لمناهضة أخذ الرهائن ، المعتمدة في ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٩ (١٠٤) ، واتفاقية منع الجرائم المرتكبة ضد الاشخاص المتمتعين بحماية دولية ، بمن فيهم الموظفون الدبلوماسيون ، والمعاقبة عليها ، المعتمدة في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٣ (١٠٥) ، واتفاقية قمع الاعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الطيران

المجلس انه يجب عليه أن يشرع دون إبطاء في اعتماد القرار الذي بحثناه في مشاورات غير رسمية والمتعلق بموضوع أخذ الرهائن والاختطاف .

"وإنه لأمر يخطوي على مخزية مأساوية للغاية أن يتزامن ما نبذله من جهود لاعتماد نص بشأن هذا الموضوع مع الاحداث الخطيرة التي شهدتها الايام الأخيرة .

"وهذا يبين بمنتهاى الجلاء حاجتنا الى التشديد على ضرورة اتخاذ عمل دولي فعال بشأن موضوع أخذ الرهائن والاختطاف . والواقع هو أنني على ثقة من أن عبارة رأي مجلس الأمن بالاجماع متحول دون حدوث مثل هذه الافعال الاجرامية القاسية غير المشروعة في المستقبل" .

القرار ٦٣٨ (١٩٨٩)

المؤرخ في ٣١ تموز/

يوليه ١٩٨٩

إن مجلس الأمن ،

إذ يشعر بالانزعاج بالغ لانتشار حوادث أخذ الرهائن والاختطاف ، واستمرار الخسائر الطويل لكثير من المحتجزين كرهائن ،

(١٠٤) قرار الجمعية العامة ١٤٦/٢٤ ، المرفق .

(١٠٥) قرار الجمعية العامة ٣١٦٦ (د - ٢٨) ، المرفق .

٥ - يناشد جميع الدول التي لم تصبح بعد أطرافاً في الاتفاقية الدولية لمناهضة أخذ الرهائن ، واتفاقية منع الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المتمتعين بحماية دولية ، بمن فيهم الموظفون الدبلوماسيون ، والمعاقبة عليها ، واتفاقية منع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الطيران المدني ، واتفاقية منع الاستيلاء غير المشروع على الطائرات ، ومآثر الاتفاقيات ذات الصلة ، أن تنظر في إمكانية أن تصبح أطرافاً فيها ؛

٦ - يحث على مواصلة تنمية التعاون الدولي بين الدول في مجال امتحان واتخاذ تدابير فعالة تتفق وقواعد القانون الدولي بغية تمهيد منع جميع أعمال أخذ الرهائن والاختطاف باعتبارها مظاهر للإرهاب ، ومحاكمة مرتكبيها والمعاقبة عليها .

اتخذ بالإجماع في الجلسة ٢٨٧٢ .

تبادل الرسائل بين
الأمين العام ورئيس
مجلس الأمن بشأن
إيفاد بعثة لتقصي
الحقائق في كمبوديا

في رسالة مؤرخة ٢ آب/أغسطس
١٩٨٩ (١٠٨) ، أفاد الأمين العام رئيس
مجلس الأمن بما يلي :

المدني ، الموقعة في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧١ (١٠٦) ، واتفاقية منع الاستيلاء غير المشروع على الطائرات ، الموقعة في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٠ (١٠٧) ، ومآثر الاتفاقيات ذات الصلة ،

١ - يدين إدانة قاطعة جميع
أعمال أخذ الرهائن والاختطاف ؛

٢ - يطلب بالافراج الفوري
والأمن عن جميع الرهائن والمختطفين ،
أينما كانوا محتجزين وكائناً من كان
محتجزوهم ؛

٣ - يطلب إلى جميع الدول أن
تستخدم نفوذها السياسي وفقاً لميثاق
الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي
لتأمين الافراج الآمن عن جميع الرهائن
والأشخاص المختطفين ومنع ارتكاب أعمال
أخذ الرهائن والاختطاف ؛

٤ - يعرب عن تقديره لجهود
الأمين العام في السعي للإفراج عن جميع
الرهائن والأشخاص المختطفين ويدعوه إلى
مواصلة هذه الجهود كلما طلبت إليه
إحدى الدول ذلك ؛

(١٠٦) الأمم المتحدة ، مجموعة
المعاهدات ، المجلد ٩٧٤ ، العدد
١٤١١٨ .

(١٠٧) المرجع نفسه ، المجلد
٨٦٠ ، العدد ١٢٣٣٥ .